التحقيق الثامن: الاستثمار السياحي الوهمي... مدينة بابل المعلقة

العنوان: مشاريع بابل الوهمية: كيف تحولت أرض الآثار إلى مقبرة لمليارات الدولارات؟

بقلم: "كاشف الزيف"

على الورق، كان من المفترض أن تكون بابل اليوم منافساً سياحياً لمدن المنطقة، بمشاريع استثمارية ضخمة تتجاوز قيمتها **١,٢ مليار دولار** .لكن على أرض الواقع، لم تنجز من هذه المشاريع الـ **٢٣** المعلنة سوى واجهات خادعة ومول تجاري. إن قصة الاستثمار السياحي في بابل هي قصة أكبر عملية احتيال منظمة، حيث لا يتم سرقة أموال المستثمرين فقط، بل يتم استخدام "اسم بابل" التاريخي كطعم لاجتذاب رؤوس الأموال، ثم يتم إغراق المشاريع في مستنقع البيروقراطية والابتزاز حتى تموت، وتتحول أراضيها إلى غنائم.

الفشل ليس بسبب "عدم التزام الحكومة المحلية"، كما تدعي محاضر مجلس المحافظة. تحليلنا لثلاثة مشاريع كبرى (منتجع سياحي، مدينة ألعاب، وفندق ٥ نجوم) كشف عن نمط متكرر:

١. **الموافقة الأولية السريعة** :يتم منح المستثمر موافقة مبدئية من هيئة الاستثمار لجذب رأس المال.

٢. **مرحلة الابتزاز** :بعد أن ينفق المستثمر أموالاً على الدراسات والتصاميم، تبدأ طلبات "تغيير تصنيف الأرض" أو تظهر "نزاعات ملكية" مفاجئة. هذه ليست مصادفات، بل هي عقبات مصطنعة تهدف إلى إجبار المستثمر على دفع رشاوى أو إدخال "شركاء محليين" في المشروع.

٣. **المـوت البيروقراطـي** :إذا رفض المستثمر الخضوع للابتزاز، يتم تجميد مشروعه في دوامة الموافقات بين الوزارات (السياحة، البيئة، البلديات) حتى يستسلم ويغادر.

شهادة نقيب المقاولين "أبو حيدر" دقيقة. المستثمر الإماراتي الذي ذكره لم يواجه نزاعات ملكية حقيقية، بل واجه جهة نافذة أرادت الاستيلاء على جزء من الأرض المخصصة للمشروع. لقد تتبعنا سجلات الملكية العقارية للأرض المعنية، ووجدنا أنها نُقلت إلى اسم شركة واجهة بعد عامين من انسحاب المستثمر.

إجمالي الأموال المعلنة (١.٢ مليار دولار) هو رقم مضلل. تقديراتنا، بناءً على تحليل العقود الأولية، تشير إلى أن ما تم إنفاقه بالفعل كـ"أموال تأسيسية" لا يتجاوز ٨٠ **مليون دولار**. هذه الأموال لم تتبخر، بل ذهبت كأتعاب استشارية ورسوم لشركات محاماة و"تسهيل معاملات" مرتبطة بالجهات التي عطّلت المشاريع نفسها.

إن تعطيل الاستثمار في بابل هو سياسة متعمدة تخدم مصالح "اقتصاد الظل". فالمشاريع الحقيقية تجلب الشفافية والمنافسة والوظائف، وهذا يهدد مصالح المتنفذين الذين يسيطرون على الاقتصاد المحلي عبر التهريب والاحتكار. بابل ليست بيئة طاردة للاستثمار، بل هي بيئة معادية له بشكل منظم. وما لم يتم إنشاء آلية حماية دولية للمستثمرين تتجاوز السلطات المحلية الفاسدة، ستبقى مدينة بابل السياحية مجرد حلم معلّق على لافتات صدئة.